20 نائباً حجبوا الثقة و43 امتنعوا عن الحضور.. ووسط بيروت تحوّل إلى منطقة خضراء.. و300 مصاب بالغاز المُسيل للدموع

حكومة دياب.. ثقة نيابية بـ 63 صوتاً.. و«لا ثقة» في الشارع

مواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في محيط مجلس النواب وسط بيروت (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر وخلدون قواص

ثقة ليلية متواضعة وملتبسة حصلت عليها حكومة الرئيس حسان دياب داخل مجلس النواب مقابل «لا ثقة» صارخة من جانب الحراك الشعبي المحتشد في الشوارع والساحات خارج المجلس، مع فارق ان الحكومة دخلت قاعة المجلس بلون معين، وخرجت بأكثر من لون، بعد حضور نواب «المستقبل» والقوات اللبنانية واللقاء الديموقراطي الذين وفروا لها النصاب على ما رافقه من علامات استفهام وتعجب ولئن حجبوا ثقتهم عنها. وبعد جلسة نيابية طويلة حصلت الحكومة على اصوات 63 نائبا من اصل 84 نائبا حضروا الجلسة، ورفض 20 نائبا منح دياب الثقة وامتنع نائب واحد عن التصويت، فيما غاب عن الجلسة 43 آخرون.

وأبرز المؤيدين لمنح الثقة نواب حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة. أما المعارضون فقد تقدمهم تيار المستقبل والقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي ونواب مستقلون.

ووسط جدل حول تأمين النصاب، انعقدت جلسة مجلس النواب لمنح الحكومة الثقة، رغم احتجاجات متظاهرين حاولوا منذ مساء امس الأول إغلاق الطرق المؤدية إلى البرلمان لمنع وصول النواب. واندلعت مواجهات بينهم وبين القوى الأمنية التي استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

وأكد رئيس حزب «الكتائب»، النائب سامي الجميل، أن الجلسة بدأت من دون نصاب قانوني، مشددا على أن هذا الأمر «غير دستوري».

وأضاف الجميل: «افتتاح جلسة الثقة من غير نصاب ضرب للديموقراطية وتحد للشباب المنتفض».

لكن كتلة «الحزب الاشتراكي»، التي يتزعمها وليد جنبلاط، أوعزت إلى نوابها بالحضور، مما أمن الحصول على النصاب لاحقا، أي بعد افتتاح الجلسة.

غير أن النائب السابق وليد جنبلاط رد على اتهام من أسماهم «مدعي معارضة الحكومة» لنواب كتلته بتأمين النصاب، معتبرا أنه اتهام غير صحيح.

وفي تصريح له على وسائل التواصل الاجتماعي، كتب جنبلاط «جميل جدا على القوى السياسية التي تدعي معارضتها لهذه الحكومة أن تترك اللقاء الديمقراطي وحيدا بتهمة تأمين النصاب والأمر غير صحيح والإعلام والوقائع شاهدة على ذلك. يا لها من مصادفة أن تلتقي تلك القوى مع كل من يريد تصفية حساباته معنا من أجل ان تبقى هي بريئة من دم الصديق».

في المقابل، لفت عضو تكتل «لبنان القوي» النائب آلان عون في تصريح تلفزيوني من مجلس النواب إثر انتهاء الجلسة إلى أن «المهم اليوم أن الحكومة أخذت الثقة، وهي الآن مطالبة بالعمل الجدي»، مشيرا إلى «أننا لاحقين بعدين عالماتش السياسي».

وكان رئيس الحكومة حسان دياب اختتم جلسة المناقشات النيابية، بالقول: ان لبنان يمر بمرحلة عصيبة جدا وغير مسبوقة، وعبور هذه المرحلة بأمان هو امر اقرب الى المستحيل من دون دفع خارجي، وبما ان بعض الخارج منشغل عنا، او يدير ظهره لنا، او يحاسبنا على خطايا ارتكبت خلال عقود، فإن القوى السياسية الداخلية والحراك الشعبي وكل قوى الشعب معنيون بتأمين قوة دفع لنتجاوز الامور.

وأضاف: كرة النار تتدحرج بسرعة وتحاول هذه الحكومة وضع عوائق امامها لوقفها وإخمادها وبالحد الأدنى لتخفيف اندفاعها فإذا افلتت كرة النار من يد الحكومة فإن ألسنة النار ستتطاير في كل اتجاه، ولن يكون احد بمنأى عنها، ولا ينفع بعدها الحديث لا عن خطة كهرباء ولا عن محاربة الفساد ولا عن مصارف ولا عن خطط وبرامج، وسنواجه هذه التحديات بصلابة.

وفي افتتاح الجلسة قال رئيس المجلس نبيه بري: اعيد الكرّة على امر اننا ابدينا جميعا ومن دون استثناء الحرص على الحراك الحقيقي، وتنفيذ مطالبه، من الدعوة الاولى للمجلس عام 2019 والتي حيل دونها، واليوم مطلوب من الحراك ان يبرر لنا وللقضاء هل يرضى عن الاعتداءات التي حصلت على قوى الجيش والامن.

واضاف بري: ان الجلسة افتتحت بحضور 67 نائبا، بل 68، وليس كما قيل للاسف. واستغرب بعض النواب الحاضرين افتتاح الجلسة بنصاب ناقص، احتسب قائما على اساس ان هناك من وعد هاتفيا بالحضور، لكن الرئيس بري لم يترك مجالا للجدل، وطلب الى رئيس الحكومة الصعود الى المنصة وتلاوة بيانه الوزاري، وهذا ما حصل.

وكان اول المتكلمين رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الذي رأى ان هذه الحكومة وبكل صراحة ووضوح لا تشبه فريقنا السياسي، الا انه وبهدف تسهيل مهمة التأليف ارتضينا بها.

رئيس كتلة لبنان القوي جبران باسيل قال: السؤال ليس هل نعطي الثقة لهذه الحكومة، بل هل نعطيها فرصة، لأنه ليس امامنا من بديل سوى المراوحة والفراغ ما قد يأخذنا الى المزيد من الانهيار.

النائبة ستريدا جعجع (القوات اللبنانية) قالت: ان المعيشة خلال الحرب كانت افضل بكثير مما هي عليه اليوم، حتى لا احد يريد الحرب، ولكن هل يجوز ان نواجه في زمن السلم ما نواجهه اليوم نتيجة ما ارتكبه المسؤولون ومازالوا او نتيجة العجز عن ايجاد الحلول، وخلصت الى القول: «كلن يعني كلن»، ولن نعطي الثقة لهذه الحكومة.

وكان الحراك الشعبي استقدم مجموعاته من الشمال والجنوب والجبل والبقاع بدءا من بعد ظهر الاثنين رغم الطقس العاصف والمثلج، وقد امضوا ليلتهم عند الرفاق والاقارب، وفي كنائس بيروت، وفي مسجد محمد الامين ﷺ في ساحة الشهداء والذي استضاف «ثوار الشمال».

في هذا الوقت، كانت وحدات الجيش والامن الداخلي من مغاوير وقوات مكافحة الشغب قد استكملت اغلاق الطرق المؤدية الى مجلس النواب الواقع في ساحة النجمة بالحواجز والاسلاك الشائكة، فضلا عن الدشم الاسمنتية، بما حوّل محيط المجلس الى قلعة حصينة او «منطقة خضراء» على غرار ما هو قائم في العاصمة العراقية بغداد.

الى ذلك، استحضرت القوى الامنية راجمات الغاز المسيل للدموع وصهاريج ضخ الماء.

ومع حلول الصباح، بدأت المواجهات حول المداخل الخارجية لـ «قلعة البرلمان» من ساحة الشهداء الى باب ادريس فبرج المر امتدادا الى جسر الرينغ لساحة رياض الصلح، وتم التركيز على الطريق البحري باتجاه شارع المصارف التي اقفلت ابوابها امس ومعها الجامعات والمدارس الواقعة وبينها الجامعة الامريكية في بيروت والجامعة اليسوعية وبعض كليات الجامعة اللبنانية. الحراكيون تسلحوا بالعلم اللبناني ورفعوا شعارا واحدا «لا ثقة»، وتقدمت الفتيات بينهم الصفوف خلال المواجهة مع الجيش والامن، فيما احتفظ رماة الحجارة في الصفوف الخلفية واستخدموا السلاسل المعدنية والمطارق لفتح ثغرات في جدران الاسمنت القائمة وسط طرق الوصول الى المجلس، هنا حصلت مشادات تخللها رمي الطماطم والبيض على سيارات نواب ووزراء، الا ان معظم الذين وصلوا منهم اما كانوا ممن امضوا ليلتهم في مكاتبهم ضمن حرم المجلس او اعتمدوا الدراجات النارية والسيارات المموهة.

وكان للصليب الاحمر دوره في اسعاف او نقل من اغمي عليهم من جراء قنابل الغاز المسيل للدموع، وقد بلغ عددهم 300 مصاب.

بري: الغداء ساندويشات والجلسة إلى ما شاء الله

في مستهل جلسة الثقة، تمنى الرئيس نبيه بري «على السادة الزملاء، رغم علمنا جميعا بما ينص عليه النظام الداخلي، لكن نظرا لما تعلمون ونعلم، اتمنى للمتكلمين التقيد بالوقت، نصف ساعة اذا كانت الكلمة ارتجالية وربع ساعة اذا كانت كتابية، وأتمنى على كل كتلة، بدءا من كتلة التنمية والتحرير (كتلته) ان تكتفي بكلمة واحدة او كلمتين، وسأستمر بالجلسة اذا امرتم حتى الرابعة عصرا، ثم أرفعها من الرابعة الى السادسة، والله يعينني جايبلكم ساندويشات للغداء، ومن السادسة الى ما شاء الله، حتى ننتهي، اذا أمرتم».

ريفي: مجلس فقد شرعيته

أتت الاعتراضات من خارج المجلس، من النائب سامي الجميل رئيس حزب الكتائب الذي قاطع الجلسة مع نواب حزبه، وجاراه بالمقاطعة نواب الحزب القومي السوري وكتلة الرئيس نجيب ميقاتي والنواب نهاد المشنوق وبولا يعقوبيان وشامل روكز ونعمة افرام وميشال معوض واسامة سعد وادي دمرجيان وتمام سلام وفؤاد مخزومي. الجميل اعتبر ان الجلسة عقدت دون نصاب «وهذا أمر غير دستوري ومخالف للنظام الداخلي، وهو ضرب للديموقراطية في لبنان وتحد لشباب لبنان المنتفض». بدوره، اعتبر الوزير السابق أشرف ريفي في تغريدة على «تويتر» ان عقد جلسة الثقة دون نصاب أفقد الجلسة دستوريتها، ويؤكد أن مجلس النواب فقد شرعيته كليا، وبالتالي بتنا أمام سلطة أمر واقع، وهي ساقطة حكما.

جنبلاط: النصاب تأمَّن حسب الأصول الدستورية

بيروت: «أهل مكة أدرى بشعابها»، كما قال مصدر نيابي مقاطع لـ «الأنباء»، وهي ان تمرير الثقة بجلسة قد تكون ملتبسة من حيث النصاب أملته الخشية من تداعيات ما بعد تفشيلها، حيث هناك قوى تعتبر في سقوط الحكومة سقوطا لخطها واستراتيجيتها، وهذا ما أدركه رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي كان المبادر الى الدفاع عن صحة نصاب الجلسة ودستوريتها، وقال عبر «تويتر»: النصاب تأمن حسب الأصول الدستورية. واستباقا لانتقاد حضور نوابه الجلسة، قال: موقف اللقاء الديمقراطي واضح ويسير وفق قناعاته بعيدا عن مزايدات ثنائية، ولن يكون في أي حلف ثلاثي أو غيره إلا إذا تأمن برنامج سياسي واقتصادي واضح المعالم والتوجهات.

باسيل أصرَّ على الكلام

جرت اتصالات مع رئيس كتلة لبنان القوي جبران باسيل لاقناعه بترك كلمة التيار لغيره من نواب الكتلة، كإبراهيم كنعان أو آلان عون، إلا انه اصر على ان يكون هو المتكلم، الامر الذي وفر المبرر.

«المقاومة» في البيان الوزاري

تضمن البيان الوزاري للحكومة الالتزام بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1701 واستمرار الدعم لقوات الامم المتحدة العاملة في لبنان. اما في الصراع مع العدو الاسرائيلي فإننا لن نألو جهدا ولن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من اراض لبنانية محتلة، وحماية وطننا من عدو ما زال يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية، وذلك استنادا الى مسؤولية الدولة ودورها في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامة ابنائه. تؤكد الحكومة على واجب الدولة وسعيها لتحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، مع التأكيد على الحق للمواطنات وللمواطنين اللبنانيين في المقاومة للاحتلال الاسرائيلي.

مسلح يقتحم مركزاً أمنياً في الضاحية ويقتل ضابطاً وينتحر

اقتحم مسلحا يدعى حسن الحسين مركز قوى الامن الداخلي في محلة الاوزاعي وأطلق النار على ضابط المركز النقيب جلال شريف والدركي عمار العطار فأرداهما، وسارع الى اطلاق 30 سجينا بينهم شقيقه، ثم أطلق النار على نفسه منتحرا.والنقيب شريف هو نجل نائب مدير المخابرات في الجيش اللبناني العميد الركن علي شريف. وقد تم اعتقال شقيق منفذ عملية الاقتحام و18 آخرين.

رئيس مجلس النواب نبيه بري مترئسا جلسة مناقشة البيان الوزاري ومنح الثقة للحكومة (محمود الطويل)

15 عاماً على استشهاد الحريري: حلقة سياسية جديدة

بيروت ـ د.ناصر زيدان

منذ الاستقلال في منتصف أربعينيات القرن الماضي تمر على لبنان حلقات سياسية كل 15 عاما، ولهذه الحلقات خصائص غالبا ما تنتهي بحروب او ثورات ويسبقها تغييرات كبيرة فيها مخاض قاس يستمر سنة او سنتين. هذا ما حصل بين ثورة العام 1958 وانطلاق الحقبة الشهابية في العام 1960، وما حصل بعد حرب 1973 التحريرية واندلاع الحرب الأهلية عام 1975، وبعد التمرد في العام 1988 والذي انتهى باتفاق الطائف عام 1990، والدورة التي تلت هي ما سبق اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 فبراير 2005 وما أعقبها في 14 آذار ـ ثورة الأرز ـ وما يجري اليوم بعد مرور 15 عاما، يشكل حلقة سياسية جديدة سبقتها صعوبات مالية وسياسية كبيرة، منها ثورة 17 أكتوبر 2019.

تبدو الحلقة الجديدة التي تنتظر لبنان أخطر من سابقاتها على الإطلاق، وفيها ملامح سياسية ذات أبعاد مخيفة، لأن لبنان اليوم يتيم الأم والأب بعد أن تخلى عنه اخوانه وأصدقاؤه من جراء شيطناته الأمنية والسياسية التي أصابتهم في الصميم، وهو يبحث عن مقومات البقاء بين أكوام «أنظمة التفاهة» على حد تعبير آلان دونو، وسط قنوط شعبي لم يسبق أن حصل على هذا القدر في السابق، وفي ظل إدارة سياسية فاشلة باعتراف غالبية القوى الداخلية والعربية والدولية، وهي ساهمت في إيصال البلاد الى هذا الزمن القاسي، خصوصا على المستوى المالي والاقتصادي. والأصعب، أن الأفق شبه مقفل، فلا كلام رئيس الجمهورية الأخير مقنع، ولا البيان الوزاري ـ لاسيما فقرة الكهرباء فيه ـ يبعث على الأمل، ونشطاء الانتفاضة خسروا جزءا كبيرا من العطف الشعبي لأنهم تخلوا عن الأجندة الأساسية للحراك، والمعارضة النيابية ليس لديها أي مشروع إلا الحفاظ على نفسها، او الحفاظ على استمرار الدولة.

وتنذر رعونة الحلقة السياسية الجدية بمخاطر كبيرة، قد تؤدي الى انفراط العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، وقد تنتج فوضى مالية لم يسبق أن حصلت حتى أثناء الحرب الأهلية المقيتة، ولا إبان الاجتياح الإسرائيلي الوحشي للبلاد، ذلك أن التسهيلات المالية كانت في تلك المرحلة السوداء من تاريخ لبنان أفضل مما هو عليه الوضع اليوم. ولم يكن القطاع المصرفي مهددا على الشاكلة الحالية. ووقف أشقاء لبنان وأصدقائه الى جانبه أكثر مما هو عليه الحال راهنا.

مما لا شك فيه أن قرار اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه من القيادات الاستقلالية منذ 15 عاما، كان يهدف لإلغاء الفكرة اللبنانية برمتها، وتدجين لبنان في قفص المحاور لخدمة توجهات عقائدية وتوسعية، واستطاع اللبنانيون تحويل هذا الحدث الأليم الى قيامة استقلالية أزاحت كابوس الذوبان من أذهان المواطنين، وأعادت لهم الأمل ببناء وطن حر وعربي ومستقل يشبه الرقي اللبناني.

القيمون على الانهيار الذي أصاب المرحلة السياسية الماضية، والذي أجهض طموحات ثورة الأرز، هم ذاتهم الذين يدفعون باتجاه تهديد طموحات ثورة 17 أكتوبر التغييرية. وهؤلاء ذاتهم الذين ساوموا على المقاربات الاستقلالية الماضية لأهداف شخصية وفئوية، نجحوا فيها في الوصول الى أهدافهم الخاصة، لكنهم أغرقوا البلاد في الفوضى والفساد وفي الاختناق المالي والاقتصادي وفي الانعزال الدولي.

هل تكون محطة الاحتفال في الذكرى 15 لاستشهاد رفيق الحريري مناسبة لاستنهاض المشروع الوطني الاستقلالي، الذي يحفظ كل المكونات اللبنانية وحرياتهم جميعا، والذي يؤمن في الوقت ذاته عوامل البقاء لوطن مهدد بالاندثار؟

الدورة السياسية الجديدة شديدة التعقيد، ولكنها قد تكون فرصة لإحداث تغييرات جوهرية باتجاه قيام نظام مدني لا طائفي، محايد خارجيا، ومواجه برمته لعدوان إسرائيل. لكن الأمر يحتاج الى شجاعة اتخاذ القرارات، لاسيما قرار الانكفاء عند الشعور بالعجز والفشل على حد تعبير المطران بولس عبد الساتر في خطبة عيد مارمارون.